دور الزكاة في انشاء المؤسسات المصغرة

- دراسة حالة السودان والجزائر -

الدكتورة بوعبد الله هيبة

جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج" الجزائر"

تُعتبَرُ المؤسساتُ المصغرة إحدى القطاعات التي تستحوذُ على أهمية كبيرة في جميع الاقتصاديات سواءً في الدول المتقدمة، أو الدول النامية، وتكمن أهميتها في أنّها كونها أداةٌ مدرة للدخل، وبالتالي تعتبر وسيلة مهمة لمعالجة مشكلة البطالة، ومشكلة الفقر.

غير أن هذا إنشاء هذا النوع من المؤسسات يعاني من مشاكل ومن أبرزها مشكلةَ التمويلِ؛ لذا نجد أن الدول وضعت عدَّةَ صِيَغٍ للتمويلِ للحدِّ من هذه المشكلةِ ومن أهمّها التمويلُ عن طريقِ الزكاةِ؛ حيث تعتبر الزكاة وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة، فهي ليست مجرد وسيلة لسد جوع الفقير أو إعالته بكمية قليلة من النقود، وإنما دورها الحقيقي هو تمكين الفقير من إعالة نفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت من خلال تمويل إنشاء مؤسسة مصغرة خاصة به. كما يمكن أن تستخدم الزكاة من سهم الغارمين في ضمان المخاطر التي يتعرض لها أصحاب المؤسسات.

ولكي تحقق الزكاة دورها لا بد لها من مؤسسات متخصصة، تقوم على إدارة شؤونها وتنظيمها، من هنا نطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الزكاة في إنشاء المؤسسات المصغرة؟ – دراسة لحالتي الزكاة في السودان والجزائر؟ –

أولا: ماهية التمويل عن طريق الزكاة

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، لها أهمية اقتصادية واجتماعية ما يستوجب أن تدار من طرف الدولة.

تعريف الزكاة:

تطلق الزكاة على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين للزكاة، وفي هذا الصدد أعطيت لها عدة تعاريف نختصر أهمها فيما يلي[1]: "تعتبر الزكاة حق الله تعالى فرضه على أموال المسلمين لتزكية النفس والمال".

كما تعرف على أنها: " إخراج جزء مخصوص من مال مخصص بلغ نصابا إذا تم الملك وحال الحول".

ويعرفها بعض المؤلفين بأنها "النمو الذي يأخذ بعدين: البعد الأول روحاني (spiritual development) بإرضاء الله عز وجل والثاني إعادة توزيع الزكاة المجمعة لتحقيق التنمية الفعلية والرقي للمجتمع" .

خصائص الزكاة:

سيتم التطرق إلى أهم خصائص الزكاة[2]:

- هي فرض عين على كل من توفرت فيه شروط وجوانبها تجب على المسلم؛
- حدد الإسلام مقدارها وحدودها وشروطها؛
- للزكاة ميزانية مستقلة ولذلك اعتمدت على مبدأ التخصيص؛
- للزكاة وقت معلوم لجمعها.

ثانيا: دور الزكاة في انشاء المؤسسات المصغرة في السودان

التطبيق الرسمي للزكاة في السودان:

ارتبطت تغيرات البنية التنظيمية الرسمية لتطبيق الزكاة في السودان، بالتغيرات التي شهدتها البنية التشريعية المتعلقة بتطبيق الزكاة حيث شهدت تطورات هامة كان أولها صدور قانون الزكاة الصادر في ١٩٨٠، وأطلق على هذا القانون اسم صندوق الزكاة الذي كان الهدف منه هو إقامة فريضة الزكاة بصفة رسمية وإشاعة صدقات التطوع في المجتمع. في ١٤ مارس ١٩٨٤ صدر قانون الزكاة والضرائب وأبرز ما ميز هذا القانون أنه لأول مرة جعل جباية الزكاة إجبارية على كل مسلم ومسلمة وأعاد للدولة حقها في الولاية على الزكاة، كما فرض ضريبة تكافل اجتماعي على غير المسلمين بنفس النسبة، إضافة إلى أنه ألغى هذا القانون حوالي ٢٠ نوعا من الضرائب. ثم تم إصدار قانون جديد خاص بالزكاة يفصل الزكاة عن الضرائب هو قانون الزكاة لسنة ١٩٨٦ حيث أنشئ ديوان مستقل بالزكاة خاضع لإشراف ما سمي حينها بوزارة الرعاية الاجتماعية والزكاة والتي سارعت إلى إعداد مشروع قانون جديد يواكب التطور الذي طرأ على البنية التنظيمية للتطبيق الرسمي للزكاة، والذي تم إصداره رسميا في ١٩٩٠ تحت مسمى قانون الزكاة لسنة ١٩٩٠ حيث توسع في إخضاع الأموال للزكاة وإلزام السودانيين الذين يعملون خارج السودان بدفع الزكاة للديوان. إلا أن تطبيق هذا القانون خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ قد أبرز العديد من الإشكالات خاصة بعد ظهور بعض المستجدات الفقهية هذا ما أدى إلى إلغائه وإصدار

قانون جديد هو قانون الزكاة لسنة ٢٠٠١ ولتبيان تفصيلاته تبعه صدور قرار لائحة الزكاة لسنة ٢٠٠٤، وهما بذلك يمثلان مكونات البنية التشريعية التي يرتكز عليها ديوان الزكاة السوداني[3].

أساليب جمع الزكاة:

يتم تحصيل أموال الزكاة من[4]:

أ- **زكاة الزروع**: أنواع الزروع التي في السودان كثيرة، حيث ينص القانون في المادة ١٢ على أخذ من كل ما تنبت الأرض ويقصد بها نماؤها عادة فالديوان يأخذ من كل ذلك. وكان يتبع الديوان أسلوب التحصيل عبر أسواق المحاصيل وتأخذ الزكاة من الكمية المرحلة إلى الأسواق، ونسبة للمشاكل والصعوبات المتمثلة في ارتفاع تكلفة التحصيل، عدل الديوان عن أخذ الزكاة من أسواق المحاصيل إلى الجباية بواسطة عاملي الزكاة مباشرة من المزارع بعد الحصاد.

ب- **زكاة الأنعام**: غالبا ماتكون كيفية الجمع بالقيمة لعدم وجود امكانات المادية والبشرية للحفظ والرعاية.

ج- **زكاة عروض التجارة**: يتم تحصيل زكاة عروض التجارة في السودان عن طريق البيان الزكوي الذي يقدمه دافع الزكاة لإدارة الزكاة، وتقوم الإدارة بتدقيق هذا البيان ومراجعته، وإن لم تقبل الإدارة هذا البيان تلجأ إلى التقدير الجزافي.

د- **زكاة الرواتب والأجور**: نصت اللوائح التنفيذية لقانون الزكاة على أن يتم حجزها كالضريبة على الرواتب من قبل الجهات الرسمية التي تقوم بدفع الرواتب والأجور لموظفيها وعمالها، ويتم تحديد قيمتها من قبل لجنة الفتوى بديوان الزكاة، وتقوم الجهات الدافعة للرواتب والأجور بدفع الزكاة إلى ديوان الزكاة مباشرة.

ه- **زكاة المستغلات والمال المستفاد**: يدخل تحت هذا الوعاء كل مايدر دخلا لمالكه فتؤخذ الزكاة من الدخل أو الربح، والمال المستفاد هو ما يدخل في ملكية المستفيد عن طريق الهبة أو البيع.

و **زكاة المهن الحرة**: يتم جمعها بتقدير الدخل السنوي فان تجاوز النصاب تخصم منه تكاليف المهنة والحاجات الأساسية ويخضع الباقي للزكاة.

حصيلة الزكاة في السودان ٢٠١٢-٢٠١٣ : يوضح الجدول التالي حصيلة الزكاة لسنتين المذكورتين

الجدول رقم (٠١) :حصيلة الزكاة في السودان ٢٠١٢-٢٠١٣

البيان	2012	2013	نسبة الزيادة %
الزروع	362 089 534	597 393 581	64,99
الأنعام	64 189 690	104 686 803	63,09
عرض التجارة	318 631 084	396 229 175	24,35
المال المستفاد	35 790 165	50 879 662	42,16
المستغلات	22 358 901	30 891 828	38,16
المهن الحرة	4 734 284	6 679 146	41,08
المعادن	–	11 874 667	0,00
المجموع	807 795 670	1 198 636 875	48,38

المصدر: تقرير الأداء لعام 2012-2013 الأمانة العامة لديوان الزكاة، link

من الجدول يتضح أن أكبر نسبة أداء كانت في وعاء الزروع ونسبة الزيادة عن تحصيل العام ٢٠١٢ بلغت ٦٥٪ ويرجع ذلك إلى نجاح الموسم الزراعي في كل الولايات الزراعية .أما وعاء الأنعام فقد حقق نسبة أداء وحقق نسبة نمو بلغت ٦٣.١٪ مقارنة بالعام ٢٠١٢ ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الجهد المبذول من قبل العاملين في تحصيل زكاة الأنعام بعد تغيير نمط التدريب بالتركيز على الجوانب التطبيقية ونتائج البحوث إضافة إلى توسع ديوان الزكاة في الخدمات التي يقدمها في أماكن تجمع الأنعام بالولايات مثل التوسع في الخدمات البيطرية وحفر الآبار، فضلاً عن التوزيع العيني للأنعام للأسر الفقيرة في أماكن تحصيلها . أما بقية الأوعية فنلاحظ زيادة تتراوح مابين ٢٢-٤٢٪ مقارنة بسنة ٢٠١٢ .

تحليل هيكل الصرف في ديوان الزكاة :

يلتزم ديوان الزكاة السوداني بالتمسك بأحكام الشريعة من خلال تبويب إنفاق أموال الزكاة على المصارف الشرعية الثمانية بخلاف مؤسسات الزكاة الأخرى، ويتم التوزيع سواء عن طريق حاكم الإقليم أو عن طريق التوزيع المباشر عن طريق إدارة الزكاة، ويسعى ديوان الزكاة إلى توزيع حصيلة الزكاة بصورة تساهم في معالجة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من خلال دائرة تخطيط المصارف .

بلغ إجمالي الصرف الفعلي على مصارف الزكاة للعام ٢٠١٣ حوالي ١.٠٩٦.٧٠٩.٦٠١ جنيها استفادت منه ٣٠٣٧٢٥٥ أسرة بنسبة زيادة في الصرف بلغت ٩٪ من مخطط العام ٢٠١٣ ونسبة صرف ٩١.٢٪ من التحصيل الفعلي ونسبة زيادة في الصرف عن العام ٢٠١٢ بلغت ٥٢٪ [5].

وقد حظي مصرف الفقراء والمساكين بنسبة صرف بلغت ٦٨٪ من إجمالي المصارف، يليه مصرف العاملين عليها بنسبة ١٥.٤٪ من الحصيلة الكلية للزكاة وتراوحت بقية المصارف بين ٠.٤٪ و٤.٥٪.

أما الصرف الإداري فقد بلغت نسبته ٤.٨٪ من إجمالي الحصيلة الكلية.

جملة ما صرف صرفا مباشرا على الفقراء والمساكين في العام ٢٠١٣ بلغ ٧٣٢.٦٠٢.١٨٥ مليون جنيها بنسبة زيادة في الصرف بلغت ٧.٧٪ من نصيب المصرف المعتمد وبنسبة زيادة في الصرف بلغت ٤٥٪ عن العام ٢٠١٢، ويعود السبب في ذلك إلى ما قرره الديوان من زيادة في الصرف لمقابلة احتياجات الفقراء في إطار الدعم المباشر نظراً لزيادة الأسعار وعدم قدرة الأسر الفقيرة على تلبية ضروريات الحياة من مأكل ومشرب وعلاج.

أما في جانب المشروعات فقد تم ما يلي[6]:

١. المشروعات الزراعية بمبلغ ٤٠١٠٩٤٨٣ جنيها استفادت منه ١٠٣٤٦٣ أسرة؛

٢. المشروعات الخدمية بمبلغ ٤٧٦٨٢٣٦٩ جنيها استفادة منها ٣٠٠٢٤٦ أسرة،

٣. المشروعات الفردية بمبلغ ٥٥٩٧٧٣٧٤ جنيها استفادة منها ١٧٣٧٤ أسرة.

ثالثا: صندوق الزكاة الجزائري

تعريف صندوق الزكاة الجزائري:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي[7]:

أ- **اللجنة القاعدية**: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

ب- اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

ج- اللجنة الوطنية: نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

أدوات الرقابة في نشاط الصندوق:

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المحصلة من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق [8]:

١- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت؛

٢- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة؛

٣- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد؛

٤- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

كيفية صرف أموال الزكاة:

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى[9]:

أ- **العائلات الفقيرة**: وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر).

ب- الاستثمار لصالح الفقراء: جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، وذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نعتمد طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.

ويتم صرف الزكاة حسب الحالات التالية:

-**الحالة الأولى**: اذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية ٥ مليون دج: ٨٧.٥٪ توزع على الفقراء والمساكين؛ ١٢.٥٪ تخصص لتغطية نشاطات الصندوق.

- **الحالة الثانية**: اذا تجاوزت الحصيلة الولائية ٥ مليون دج: ٥٠٪ توزع على الفقراء والمساكين؛ ١٢.٥٪ تخصص لتغطية نشاطات الصندوق؛ ٣٧.٥٪ توزع في شكل قروض حسنة على القادرين على العمل.

أما بالنسبة للتمويلات المعتمدة من طرف صندوق الزكاة فهي كما يلي:

١. تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛

٢. تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتامين على البطالة؛

٣. تمويل المشاريع المصغرة؛

٤. دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض؛

٥. مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش؛

٦. انشاء شراكات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩

عرفت الحصيلة الإجمالية لزكاة الأموال ولزكاة الفطر ارتفاعا من سنة لأخرى، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٠٢): تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩

السنة	حصيلة زكاة الأموال (د. ج)	حصيلة زكاة الفطر (د. ج)	الحصيلة الوطنية للزكاة (د. ج)
2003	118158269,35	57789028,60	175947298
2004	200527635,50	114986744,00	50 .315514379
2005	367187942,79	257155895,80	62434383859
2006	483584931,29	320611684,36	80419661565
2007	478922597,02	262178602,70	741101199,72
2008	427179898,29	241944201,50	6691240,9979
2009	614000000,00	270000000,00	884000000

Source: link

نمت الحصيلة الوطنية للزكاة بشكل متزايد من سنة لأخرى، مع تسجيل تراجع لمستواها في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ مقارنة بنموها في السنوات الأخرى، كما أنها سجلت تضاعفا لمستواها في سنة ٢٠٠٥ مقارنة بسنة ٢٠٠٤.

أما من حيث استثمار أموال الزكاة فقد بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة ٢٥٦ مشروع سنة ٢٠٠٤، ويتوقع أن يرتفع العدد إلى ١٢٠٠ مشروع سنة ٢٠٠٩، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (٠٣): تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة في الجزائر للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩

السنة	عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق
1425/2004	256
1426/2005	466
1427/2006	857
1428/2007	1147
1429/2008	800
متوقع 2009	1200

Source: link

يمكن توضيح توزيع بعض المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب القطاعات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٤): أهم القطاعات التي استفادت من أموال صندوق الزكاة للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
الخدمات	1331	34
الفلاحة	506	21
التجارة	570	16
الإنتاج	712	16
الصناعة التقليدية	501	15
الصناعة	328	8

المجموع	4047	100

المصدر: معطيات وزارة الشؤون الدينية، ٢٠١٢ .

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات استحوذ على أكبر نسبة من المشاريع الممولة **٣٤**٪، ثم يأتي بعد ذلك قطاع الفلاحة بنسبة ٢١٪، وأخيرا نجد قطاع التجارة والإنتاج والصناعة التقليدية .

وعلى العموم نجد أن صندوق الزكاة ما لازال محدودا جدا في تمويل م ص م ومازال بحاجة إلى تفعيله .

عوائق عمل الصندوق :

تتمثل أهم العوائق التي تواجه عمل الصندوق بفعالية في النقاط التالية [10] :

١– نقص حجم التمويل المقدم كقروض حسنة بسبب ضعف حصيلة الصندوق وهذا راجع لـ:

– ضعف الوازع الديني والاعتقاد السائد لدى بعض الأفراد بأن الضريبة تمثل بديلا للزكاة بالإضافة إلى عدم إجبارية دفعها؛

– افتقاد الإطارات التي تجمع بين التحكم في مجريات الاقتصاد الإسلامي فكرا وتطبيقا من جهة، والاقتصاد الوضعي من جهة أخرى .

– عدم تجاوب بعض المزكين خاصة الكبار منهم بسبب عدم اقتناعهم بفكرة الصندوق، أو توجيه زكاتهم لمعارفهم .

وهذا ما جعل التمويل يتحول في كثير من الأحيان من تمويل مصغر إلى تمويل متناهي الصغر، لا يكفي لإنشاء مشروع أو مؤسسة ولو كانت مصغرة؛

٢– تقديم هذه القروض يتم بدون أي ضمانات، ماشجع بعض المستفيدين على عدم سداد القرض بحجة أن الزكاة من حقهم؛

٣– مخاطر المشاريع الاستثمارية الممولة من مؤسسات الزكاة والتي تحتاج للمزيد من المتابعة والمراقبة المستمرة، وإلا فسوف يكون مصيرها الضياع؛

٤– غياب التغطية القانونية لمؤسسات الزكاة وطغيان النشاط الموسمي وغياب الكادر الإداري المتخصص والمتفرغ والاعتماد على العمل التطوعي في الكثير منها .

الخاتمة: تعتبر التجربة السودانية من التجارب الناجحة على المستوى العربي لجباية الزكاة، في حين نجد تجربة الجزائر ضعيفة ولا تعبر عن النتائج المرجوة في ظل الثروة الموجودة في البلاد حيث يشير الخبراء أن حجم الزكاة

بحساب النقدية هو ٥ مليار دولار ويمكن ان يصل إلى ١٢ مليار دولار، هذا ما أدى إلى ضعف القروض الحسنة الموجهة للاستثمار.و من أجل تعزيز دورها ينبغي :

١. وضع إطار تشريعي وتنظيمي مناسب لصندوق الزكاة، والانتقال من مبدأ التطوع في جمع الزكاة إلى مبدأ الإلزام؛

٢. تدريس فقه الزكاة في الجامعات والمعاهد التعليمية المختلفة، وإصدار نشرات تثقيفية توضح أحكام وأهمية الزكاة الدينية ودورها الاقتصادي والاجتماعي؛

٣. يجب أن تقوم الدولة بإصدار تشريعات قانونية لإنشاء صناديق استثمار اسلامية مع مراعاة الضوابط الشرعية وكذا اصدار وتداول الصكوك الاسلامية؛

٤. انشاء صندوق للقرض الحسن من أموال الزكاة، ووضع نظام دقيق ومنظم للإقراض، وذلك لتجنب المعسرين من الوقوع في الربا؛

٥. ضرورة استخدام مختلف صيغ التمويل الاسلامية لاستثمار أموال الزكاة من قبل صندوق الزكاة الجزائري وعدم اعتماده فقط على صيغة القرض الحسن؛

٦. تكثيف الحملات التوعوية من أجل حث الجزائريين على دفع زكاتهم للصندوق والتعريف بإنجازات الصندوق من خلال نشر النتائج المحققة خلال كل سنة عبر مختلف وسائل الإعلام؛

٧. انشاء لجنة خاصة تدرس كافة طلبات المشاريع الاستثمارية من حيث المردودية المخاطرة، من أجل الاستغلال الأمثل لموارد الزكاة والتي هي ذلك الائتمان الذي وضعه المزكون في مؤسسة الزكاة، بالإضافة إلى المتابعة الميدانية لهذه المشاريع.

المراجع :

١– بالاعتماد على لشلاش عائشة، **أهمية الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، ٠٣–٠٤ ديسمبر ٢٠١٢، ص. ٣٧٩.

٢– مرجع نفسه، ص٣٧٩

٣– محمد ابراهيم محمد، **تطبيقات عملية في جمع الزكاة حالة تطبق في السودان**، محاضرة مؤتمر الزكاة الثالث،المعهد العالي لعلوم الزكاة، السودان، ١٩٩٠، ص. ٤–٨.

٤– مرجع نفسه، ص. ١٤–١٨.

٥– تقرير الأداء لعام ٢٠١٢–٢٠١٣ الأمانة العامة لديوان الزكاة، link.

٦– مرجع نفسه.

٧- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، link.

٨- مرجع نفسه.

٩- link.

١٠- بالاعتماد على:

منصوري الزين وسفيان نقماري، **صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة ولاية البليدة** –، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة،مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ٢٠-٢١ ماي ٢٠١٣، ص ١٨.

شكلاط زيوش ورحمة نورة بومدين، **تقييم الدور التمويلي للزكاة في الجزائر – دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين من قروض حسنة ولاية الشلف** –، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة،مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ٢٠-٢١ ماي ٢٠١٣، ص ١٣.